

# المؤتمر العام

GC(48)/OR.8

Date: July 2007

## General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون (٢٠٠٤)

## جلسة عامة

### محضر الجلسة الثامنة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الخميس ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد روناكي (هنغاريا)

## المحتويات

الفقرات		بند جدول الأعمال*
٩٢-١	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (مستأنف)	٧
	كلمات مندوبي:	
٨-١	فنزويلا	
١٥-٩	العراق	
٢٣-١٦	ميانمار	
٣١-٢٤	ألبانيا	

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

[\*] الوثيقة GC(48)/25.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات إلى:

Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;

أو البريد الإلكتروني [secpmo@iaea.org](mailto:secpmo@iaea.org)؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

الفقرات	بند جدول الأعمال*
٤٢-٣٢	باراغواي
٤٩-٤٣	إكوادور
٥٨-٥٠	نيجيريا
٦١-٥٩	مالطا
٦٨-٦٢	قيرغيزستان
٧٧-٦٩	السودان
٨٥-٧٨	إثيوبيا
٩١-٨٦	منغوليا

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين	أفرا
الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي	أركال
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	نيباد
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	معاهدة عدم الانتشار
المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار
الحملة الأفريقية لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات	باتيك
الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (لآسيا والمحيط الهادئ)	الاتفاق التعاوني الإقليمي
معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	معاهدة ثلاثيولكو

## ٧- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (مستأنف) (الوثيقة 3/GC(48))

١- قال السيد ماركيز مارين (فنزويلا) إن بلده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة، التي هي القناة الصحيحة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتنفيذ أي برنامج لمنع انتشار الأسلحة النووية، بهدف ضمان السلام والاستقرار في العالم. ويدل توقيع فنزويلا على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديقها على تلك المعاهدات على التزامها بنزع السلاح النووي وبسيادة القانون الدولي.

٢- ويجري تعزيز إدارة الشؤون النووية التابعة لوزارة الطاقة والمناجم في فنزويلا بغية زيادة قدرتها على الاستجابة للتوسع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في فنزويلا وكذلك للحاجة المتزايدة للتنظيم الرقابي لذلك الاستخدام ومراقبته وضمان الاستخدام الأمثل والمأمون للتطبيقات النووية. والتطوير والابتكار التكنولوجيان عاملان هامين ليس فقط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بل أيضاً في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وللوكالة دور هام ينبغي أن توديه في ترويج نقل التكنولوجيا النووية من خلال المشاريع الثنائية والإقليمية المستندة إلى الاحتياجات والاهتمامات المشتركة، مع الاستفادة من آليات التكامل القائمة مثل رابطة الدول الكاريبية وجماعة دول الأنديز. وفنزويلا على استعداد للعمل مع الوكالة ومع اتفاق أركال على ترويج هذا التعاون المفيد اجتماعياً واقتصادياً في المنطقة.

٣- وتعلق فنزويلا بأهمية كبيرة على التعاون التقني، وتقدر كثيراً المشاريع التي تنفذها مع الوكالة. بيد أنها تأمل أن تحرز تقدماً أكبر كثيراً في تطبيق العلم والتكنولوجيا النوويين عن طريق تنفيذ خطة شاملة ترمي إلى تحسين الرعاية الطبية وحماية البيئة والصناعة والزراعة. وستضع الخطة أولويات للتدريب التقني وإقامة البنية الأساسية اللازمة للممارسة السلمية للوظائف الرقابية للدولة. ويأمل بلده أن تواصل الوكالة دعم قدراته الرقابية والتخطيطية النووية وتعزيزها. فلن تتحقق النتائج المثلى في مجال نقل التكنولوجيا النووية ونشرها إلا من خلال إستراتيجية متسقة للتنمية النووية تدرج في خطة التنمية الوطنية. وتشعر فنزويلا بالامتنان للوكالة على التقدم المطرد المحرز في صوغ المشاريع الجديدة الخاصة بفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتقدر فنزويلا على الخصوص النتائج الإيجابية التي تحققت في تطبيق التكنولوجيا النووية من أجل حماية السدود وجرد الموارد المائية. وهي تعلق أهمية خاصة على إدراج مشروع في البرنامج الوطني للتعاون التقني يهدف إلى رصد مدى استقرار الجرف الذي تقع فيه مدينة فاليرا، والتصنيف الزلزالي الدقيق للأراضي في تلك المنطقة، كجزء من برنامج الوقاية من الكوارث وتوفير الحماية المدنية. كما تأمل أن يزداد عدد المشاريع الجديدة وتدريب الموارد البشرية.

٤- وتحرص حكومته على تصميم وتنفيذ خطة شاملة تهدف إلى إنشاء نظام وطني للأمان النووي يكفل الأمن والأمان على السواء ويمنع الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة. ومن أجل التحقق من الحالة الراهنة في فنزويلا في هذا الصدد، أجرى خبراء الوكالة تقييماً كاملاً يخضع حالياً لتحقيق السلطات الوطنية منه. وعند إكمال تلك المرحلة، ستوضع خطة ملائمة ينبغي أن تساعد على تحسين الأمان النووي كثيراً وتأمل فنزويلا أن تدعمها الوكالة والبلدان المانحة.

٥- ومجالات الاهتمام المعنية هي التصرف في النفايات المشعة، وتقوية القدرات الرقابية، ورفع مستوى المعدات الإشعاعية الوطنية وتحديثها، وتطوير نظام الطوارئ الإشعاعية، وتحسين سجلات المواد المشعة. ويؤيد بلده مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيقها، وكانت من أوائل البلدان التي انضمت إليها.

٦- وتقوم الوكالة بدور أساسي في التحقق من التقيد باتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار، وتؤيد فنزويلا جهود الوكالة الرامية إلى منع أي تحريف للتكنولوجيا النووية من الاستخدامات السلمية. وسيؤيد بلده أي مبادرة تسهم في نزع السلاح النووي وحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها، ويرفض الإرهاب في أي شكل ولأي أسباب رفضاً مطلقاً.

٧- ويشاطر بلده المجتمع الدولي رغبته في أن يكون العالم آمناً، ويرى أن التعاون الدولي الهادف إلى إقامة نظام يعول عليه للأمان والأمن للمرافق النووية ينبغي أن يجري في إطار الوكالة. ولذا فمن الضروري تقوية الوكالة بهدف مواصلة زيادة وتحسين برامجها الخاصة بالتعاون التقني والضمانات والأمان النووي.

٨- ويتعين التصدي للتهديد العالمي الناشئ من الترسنات النووية وانتشار الأسلحة النووية. وللوكالة، بصفتها حارس معاهدة عدم الانتشار، دور أساسي ينبغي أن تضطلع به في ذلك الصدد. وقال إن لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر نفس القدر من الأهمية، وحث البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على تلك المعاهدة، ولاسيما البلدان التي يلزم انضمامها لكي يبدأ سريان المعاهدة والبلدان التي لديها ترسنات كبيرة من الأسلحة النووية، على أن تفعل ذلك. ويرفض بلده النهج الأحادية والانتقائية والتمييزية للتصدي للتهديد النووي، ويؤيد تعزيز القانون الدولي وتعددية الأطراف والتعاون الدولي بهدف تحقيق نزع السلاح التام على نطاق العالم. وينبغي أيضاً احترام حق جميع البلدان في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، دون فرض شروط إضافية تتجاوز تلك التي يفرضها القانون الدولي.

٩- وقال السيد طالب خليل إبراهيم (العراق) إنه يود أن يقدم صورة متفائلة عن العراق وعن سياساته العلمية، الرامية إلى إفادة مجتمع بلده وشعبه والتعويض عن الزمن الذي أهدر في مساع علمية طائشة في ظل النظام السابق. فقد عرقلت سياسات ذلك النظام التقدم وعزلت العراق عن المجتمع الدولي.

١٠- وقد وضع العراق الآن الماضي وراء ظهره ويسعى إلى إقامة علاقات متينة مع بقية العالم تهدف إلى التعاون العلمي وتعزيز التفاهم المشترك. ويأمل العراق، بصفته مهد الحضارة، أن يسترد مكانته العلمية والثقافية بالعمل من أجل السلام والأمن العالميين ومن أجل عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

١١- وقد رحب المجتمع الدولي بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، التي التزمت بالامثال الكامل لجميع معاهدات العراق الدولية، ولاسيما معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات مع الوكالة. ويؤيد العراق الجهود الرامية إلى تخليص الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تقدم جميع الدول، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مساعدتها في العمل على تحقيق ذلك الهدف، وذلك بحث الأطراف التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار والصكوك الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في المنطقة على أن تفعل ذلك، وبذلك تسهم في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي تعزيز الصفة العالمية للصكوك المعنية.

١٢- ويعتزم بلده أن يشارك بصفة مراقب في اجتماعات الهيئات ذات الصلة بالصكوك التي لم تنضم إليها بعد، وسوف يمثل طوعاً لأحكام تلك الصكوك إلى أن يصبح في وضع يسمح له بالانضمام إليها.

١٣- وقد تم إصلاح مؤسستين قائمتين هما: الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة، والهيئة العراقية لمنع انتشار الأسلحة، وهي هيئة تشرف على العلماء والمهندسين الذين عملوا سابقاً في مجال أسلحة الدمار الشامل وتوظيفهم.

١٤- وتعطى الأولوية لاستثمار الدراية العلمية العراقية في عملية إعادة الأعمار، وخصوصاً في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الطب والزراعة والصناعة والبيئة. ويأمل بلده أن يحصل على المساعدة من الوكالة في تلك الجهود ويعتقد، في الوقت نفسه، أن تجربة علماء العراق يمكن أن يستفاد منها في العمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة.

١٥- وقد تم خلال زيارة قام بها وزير العلوم والتكنولوجيا العراقي إلى الوكالة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات سداد ديون العراق للوكالة. وفي نفس المناسبة اتفق على أن يشارك العراق مجدداً في انتخابات مجلس المحافظين وأن تساعد الوكالة العراق على وضع برنامج صحيحي خاص. وسيركز البرنامج على إزالة تلوث المواقع المدمرة، بغية حماية الناس والبيئة على السواء، واختيار مواقع مستودعات النفايات، وتعزيز النقل المأمون للمواد الملوثة، وتوفير المعدات والمواد اللازمة للتحكم في نقل المصادر المشعة، ودعم المشاريع البحثية المشتركة في مجالات الصحة والزراعة والموارد المائية والهندسة والبيئة.

١٦- وقال السيد شاين (ميانمار) إن التقرير السنوي يسلط الضوء على دور الوكالة المتنامي في بناء ثقافة أمان نووي عالمية ومساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية بتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين.

١٧- وقد وصلت الوكالة في عام ٢٠٠٣ جهودها الرامية إلى تنفيذ نظام ضمانات معزز. وانخفض عدد الدول التي ما زال يتعين عليها أن تدخل إلى حيز النفاذ ما عقده من اتفاقات ضمانات شاملة، وفقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من ٤٨ دولة في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٤٥ دولة في نهاية عام ٢٠٠٣. وهذا الاتجاه الإيجابي يستحق الترحيب.

١٨- وشكل عدد من الأحداث العالمية تحديات كبيرة للوكالة خلال السنة الماضية. ففي ميدان منع الانتشار النووي، كانت الوكالة في مركز انتباه العالم، وبرهنت على قدرتها على القيام بعمليات تفتيش فعالة وذات مصداقية. وتستحق الوكالة الثناء أيضاً على جهودها الناجحة لضمان التشارك في فوائد التكنولوجيا النووية على نطاق العالم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٩- وأعرب عن تقديره لترويج الوكالة التعاون الدولي في مجالي الأمان النووي والضمانات. وقال إن جميع ضمانات الوكالة وتدبيرها التحقيقية ينبغي أن تطبق بطريقة غير تمييزية ووفقاً للأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار.

٢٠- وتؤدي أنشطة التعاون التقني للوكالة دوراً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة في العديد من البلدان، وقد ساهمت في التنمية الوطنية لميانمار في مجالات مثل الأغذية والزراعة والصحة وتنمية الموارد البشرية. وبفضل المساعدة التي قدمتها الوكالة في شكل معدات وخبراء وتدريب، استطاعت ميانمار الحصول على الطب

النووي والعلاج الإشعاعي والأساليب التشخيصية النووية والتقنيات النووية الخاصة بالبحث الطبي. ويبين الاستعمال المتزايد للنظائر المشعة في الصناعة التقدم الصناعي الذي حققته ميانمار.

٢١- وقد شرعت ميانمار في برنامج لتعزيز وتطوير التطبيقات النووية ستحتاج من أجله إلى بنية أساسية كافية للوقاية من الإشعاعات ولأمان النفايات. وشارف الانتهاء وضع لائحة للاستخدام المأمون للإشعاعات والطاقة النووية. وتقدر ميانمار المساعدة المقدمة من الوكالة في إطار المشروع الأقاليمي الخاص بالبنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي وأمان النفايات.

٢٢- وتستحق جميع البلدان النامية الحصول على المساعدة من الوكالة، وينبغي إعطاء الأولوية لبرامج المساعدة التقنية في الدول الأعضاء الأقل نمواً. ولميانمار مشروعان يجري تنفيذهما في قطاع العلم والتكنولوجيا، ومشروعان في قطاع الصحة، ومشروعان في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وقد اقترحت ميانمار عدة مشاريع في تلك المجالات لدورة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وتأمل بإخلاص أن تواصل الوكالة تقديم المساعدة.

٢٣- ويتضح بجلاء من أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٣ أن نطاق أعمالها واصل توسعه وأن جدول أعمالها مازال ممتلئاً للغاية. وقد استجابت استجابة ملائمة لجميع التحديات التي نشأت، مسترشدة بمبدأ أن التقدم في مكافحة الفقر وحفظ السلام والأمن وتعزيزهما وحماية البيئة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون الدولي والتسامح المتبادل. وأعرب عن أمله في أن تظل أنشطة الوكالة تسهم في السلام والصحة والرفاهية على نطاق العالم.

٢٤- وقال السيد يلي (ألبانيا) إن بلده ملتزم بالوفاء بكل واجباته في إطار معاهدات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الدولية ويعلق أهمية خاصة على تنفيذ جميع القرارات التي تتخذها الوكالة، ولاسيما القرارات التي تكفل فعالية وكفاءة نظام الضمانات الدولي. وفي ذلك الصدد، قررت حكومته أن توقع على بروتوكول إضافي، وستبذل قصارى جهدها لضمان التوقيع عليه وأن يكون جاهزاً للتصديق عليه بنهاية السنة.

٢٥- وتثمن ألبانيا كثيراً التعاون التقني الفعال المقدم في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني، وخصوصاً في ميادين الصحة البشرية، والوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي، والتصرف في النفايات المشعة، والإدارة البيئية. وهي تأمل أن تواصل الوكالة تقديم تلك المساعدة، التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في حياة الناس. ولذلك ظلت تسدد دائماً اشتراكاتها كاملة للوكالة، وحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

٢٦- وقال إن برنامج التعاون التقني الحالي لألبانيا يشتمل على ستة مشاريع وطنية يجري تنفيذها وتسعة عشر مشروعاً إقليمياً تغطي نطاقاً واسعاً من التطبيقات النووية. وتشمل البنيات الأساسية التي أقيمت أثناء الدورة الراهنة مركزاً للطوارئ الإشعاعية، ومختبر معايرة ثانوية لقياس الجرعات، وماكينات كوبالت-٦٠ جديدة في مستشفى الأم تريزا في تيرانا.

٢٧- وقد أصبحت مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها مرشداً هاماً للمؤسسات الألبانية لتحسين البنية الأساسية الرقابية للأمان الإشعاعي في البلد.

٢٨- ويؤيد بلده المبادرة العالمية للحد من التهديد تآبيداً قوياً، وقد بذلت المؤسسات الألبانية جهوداً ضخمة في إطار برنامج الحد من التهديد الإشعاعي وفي مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر الإشعاعية.

٢٩- وستكون الأولوية الرئيسية لحكومته في دورة التعاون التقني التالية هي رفع مستوى القطاع الصحي في البلد، ولاسيما العلاج الإشعاعي وخدمات الطب النووي. وقد استهل برنامج لعلاج السرطان واتخذ قرار بالتركيز على رفع مستوى مستشفى الأم تريزا في تيرانا.

٣٠- وأعرب في الختام عن تقديره الخاص للمدير العام ولموظفي قسم أوروبا في إدارة التعاون التقني للمساعدة القيمة التي قدموها في تنفيذ مختلف المشاريع في ألبانيا.

٣١- وقال إن ألبانيا مقتنعة اقتناعاً قوياً بأن الوكالة ستواصل أداء دور هام في تعزيز الاستخدام المأمون للتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

٣٢- وقال السيد كابييلو (باراغواي) إن للوكالة، في المناخ الدولي الراهن، دوراً جوهرياً ينبغي أن تؤديه في تعزيز السلام والأمن الدولي وفي ترويج استخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبشرية.

٣٣- وتشعر باراغواي، باعتبارها بلداً يطلب المساعدة التقنية من الوكالة، بالقلق من أن التوازن الذي كان دائماً موجوداً في توزيع موارد الميزانية وفي الأنشطة الرئيسية للوكالة قد يضيع. وهي تثق في أنه سيتم التوصل إلى حل مرض من أجل الحفاظ على مستويات التعاون التقني.

٣٤- ويبدل بلده قصارى جهده، رغم الصعوبات التي يواجهها، لسداد متأخرات اشتراكاته خلال فترة زمنية محددة بوضوح.

٣٥- وقد أيدت باراغواي دائماً كل جهد يرمي إلى وضع نهاية للانتشار النووي وخفض الترسانات النووية الموجودة. ولبلوغ تلك الغاية، وقعت وصدقت على بروتوكول إضافي للاتفاق المبرم بينها وبين الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار. وناشد جميع الدول التي لم تحذ حذوها بعد أن تفعل ذلك لصالح الأمن الدولي.

٣٦- وقال إن بلده يطبق مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها ويأمل أن تطبق جميع الدول أحكامها بدقة. فالمدونة تساعد على الحفاظ على الأمن دون أن تعرقل الوصول إلى مصادر التطبيقات الجوهرية. وينبغي أن يؤدي الامتثال الكامل للمدونة أيضاً إلى تقوية الصلة الوثيقة التي يجدر أن توجد بين المصدرين والموردين، وبذلك تمنع الاتجار والاستعمال غير المشروعين.

٣٧- وأعرب عن ترحيبه بالأنشطة المتوسعة التي يقوم بها مكتب الأمن النووي التابع للوكالة وبالمساهمات المتزايدة المقدمة إلى صندوق الأمن النووي. وقال إن باراغواي أسهمت في الصندوق في السنة الماضية وتأمل أن تتلقى المساعدة لتعزيز أمنها الوطني.

٣٨- وأثنى على حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لإطلاقهما المبادرة العالمية للحد من التهديد، قائلاً إنها مبادرة ينبغي أن توفر موارد جديدة لمكافحة الإرهاب النووي، الذي أصبح تهديده حقيقياً أكثر مما كان في أي وقت مضى، وخصوصاً في ضوء اكتشاف سوق غير مشروعة للإمدادات.

٣٩- وقال إن باراغواي ترحب بجهود الوكالة الرامية إلى ضمان التمثيل العادل للدول الأعضاء بين موظفي الوكالة.

٤٠- ويسعى بلده إلى تقوية بنيته الأساسية المؤسسية عن طريق إنشاء سلطة رقابية وحيدة. ويقوم فريق من الفنيين ومن المستشارين القانونيين بمراجعة التشريعات الراهنة، وتم مؤخراً التوقيع على مرسوم تنفيذي لإقامة سلطة مركزية.

٤١- ويجري وضع ضوابط فعالة من أجل الأمان النووي والإشعاعي بغية كفالة التطوير المستدام للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والهدف هو إقامة آلية لاستبانة جميع المصادر الإشعاعية وضمان إمكانية تعقبها، ورصد استخدامها المأمون الفعال، وتقديم المشورة إلى القائمين بتشغيلها، وكفالة الحماية المادية للمصادر المهملة والنفايات المشعة، وتنفيذ ضوابط حدودية فعالة. وهو يثق في أن الوكالة والمبادرة العالمية للحد من التهديد ستتعاونان تعاوناً فعالاً على توفير التدريب والبنيات الأساسية للسلطة المختصة إذا لزم ذلك.

٤٢- وأخيراً، قال إن التطبيقات النووية في ميادين الصحة والزراعة والبيئة ضرورية لرفاه سكان باراغواي، وهي مجالات يأمل بلده أن يزيد تعاونها مع الوكالة فيها.

٤٣- وقال السيد موربخون-ألמידا (إكوادور) إن الأمان هو أحد البنود الأكثر إلحاحاً في جدول الأعمال الدولي، وهناك اعتراف واضح بمسؤولية الوكالة عن رصد المواد النووية والمصادر المشعة، بالنظر إلى العواقب الممكنة لاستخدامها العرضي أو الشرير، وعن ترويج نقل التكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية في سبيل التنمية. ولذلك تعلق إكوادور أهمية كبيرة على المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة العالمية للحد من التهديدات، الذي عقد في فيينا في ١٨-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وعلى مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة عن مراقبة المواد النووية والمشعة وإدارتها بطريقة مسؤولة. وقد عرضت أن تستضيف مؤتمراً للبلدان الأمريكية بشأن الأمان النووي والإشعاعي يعقد في كيوتو في عام ٢٠٠٥.

٤٤- وقد شهدت الأشهر الإثنا عشر الماضية استهداف عدة دول أعضاء، منها أسبانيا وروسيا وإندونيسيا، بالعنف الأعمى والإرهاب. ولا ينبغي السماح لمثل هذه الأحداث بأن تتكرر. والمسؤولية عن كفالة أن يعيش الناس معاً في سلام تقع على عاتق الجميع، وتعددية الأطراف هي السبيل الوحيد إلى تحقيق توازن في العلاقات الدولية.

٤٥- وقال إن بلده ملتزم بالأمن التزاماً تاماً، ولكن يدرك أيضاً أن الأمن والتنمية مرتبطان. فتخفيف حدة الفقر، والتنمية المستدامة، ومكافحة المرض، وتعزيز الصحة والزراعة والطاقة والتغذية، وحماية البيئة، كلها مسائل ملحة في جدول الأعمال الدولي وتقدم الوكالة فيها مساهمة هامة ولها فيها دور هام ينبغي أن تؤديه.

٤٦- وبشأن برنامج الوكالة وميزانيتها، قال إن عملية الميزانية في عام ٢٠٠٣ وضعت الأساس الضروري لضمان أن تكون الوكالة قادرة على تقديم ما يتوقعه منها المجتمع الدولي، وهو نظام تحقق ذو مصداقية يسهم في الأمن، وبرنامج تعاون تقني معزز. وقد بذلت إكوادور في السنة الجارية جهداً لم يسبق له مثيل، بالمساهمة بمبلغ كبير يعادل ما يقرب من أربعة أضعاف حصتها السنوية. وقدمت إكوادور أيضاً مساهمة خارج الميزانية لدعم المنح والأنشطة التدريبية التي تتم في إطار اتفاق أركال. وتوضح هذه المبادرات دعم إكوادور القطعي لجميع أنشطة الوكالة والتزامها بها، مثل العديد من البلدان الأخرى التي تكافح للوفاء بالتزاماتها المالية على الرغم من

الأحوال الاقتصادية الصعبة. وينبغي أن تجعل هذه الجهود البلد أهلاً لأن يكون متلقياً مباشراً لأموال التعاون التقني. وينبغي أن توضع مساهمات النظراء الوطنيين في الاعتبار أيضاً لدى صوغ برامج التعاون التقني.

٤٧- وتستصوب إكوادور إيجاد نظام دولي للنقل المأمون للمواد المشعة يغطي المسؤولية عن الضرر الذي يقع على صحة البشر وعلى البيئة، وعن الخسائر الاقتصادية التي تتكبد في حالة وقوع حادث أو حادثة. ومن المهم أيضاً أن يكون هناك تواصل جيد بين الدول قبل أي نقل بحري لمواد مشعة. وللوكالة دور جوهري ينبغي أن تضطلع به في ذلك الصدد.

٤٨- وأعرب عن تقديره للوكالة على المشاريع التي تنفذها في إكوادور والتي تساهم في النمو الاجتماعي المستدام. وقال إن بلده يأمل في توسيع التعاون في مجالات الأمان الإشعاعي والطب النووي وتوفير المعدات والتدريب. ولبلوغ تلك الغاية، عزز بلده سلطته المختصة، وهي هيئة الطاقة الذرية الإكوادورية، التي تعمل بجد للامتثال للتشريع الذي ينظم صنع واستخدام وإحالة ونقل المعدات المولدة للإشعاعات المؤيثة والمصادر الإشعاعية. وهي تقوم أيضاً بتحديد مجالات استخدام الطاقة النووية في الأغراض العلمية والسلمية ومجالات تدريب الفنيين الجدد.

٤٩- وكمثال آخر لرغبة إكوادور في المشاركة على نحو أنشط في أعمال الوكالة، ترشحت لمجلس المحافظين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٥٠- وقال السيد عمر (نيجيريا) إن التقنيات والتطبيقات النووية تتيح للناس في البلدان النامية سبيلاً للخلاص من الفقر والحرمان والمعاناة. فهي تستخدم لزيادة إنتاج الأغذية ومكافحة المرض وإدارة الموارد المائية ورصد البيئة. وينبغي أن تواصل الوكالة توسيع الفرص التي تتيحها التكنولوجيا النووية لاستدامة حياة البشر وتحسينها.

٥١- ونيجيريا، بصفتها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، تتوقع من جميع الدول الأطراف الأخرى أن تحترم ولاية الوكالة المتمثلة في التحقق من الامتثال للمعاهدة. فالهدف من معاهدة عدم الانتشار هو، أولاً وقبل كل شيء، تخليص العالم من التهديد النووي. ويبدو أن النهج المتبع، وهو الحد من عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية، لا يؤدي الغرض المطلوب. وعليه فالحل الوحيد هو القضاء على الأسلحة النووية كلية. وسيتيح مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الفرصة للدول الحائزة لأسلحة نووية لإعادة النظر في سياساتها النووية بهدف العمل بصدق على نزع السلاح النووي، كما تعهدت بذلك بموجب المادة الرابعة من المعاهدة.

٥٢- ورحب بتشاد وتوغو وموريتانيا كأعضاء جدد في الوكالة. وقال إن البلدان الأفريقية تشكل الآن نحو ربع العضوية. وينبغي أن تواصل الوكالة مساعدة أفريقيا على القضاء على الآفات الحشرية العديدة التي تشكل تهديداً رئيسياً لشعب القارة ولتنميتها الاقتصادية. ويجري بالفعل استخدام تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذبابة تسي. ويمكن أن تستعمل أيضاً لمكافحة البعوض الناقل للملاريا ومكافحة الجراد. وتتمتع حملة استئصال ذبابة تسي تسي بدعم سياسي على أعلى المستويات؛ فقد أنشأ الاتحاد الأفريقي مكتب تنسيق في أديس أبابا للحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات (باتيك)، ويقوم بإعداد ميزانية للحملة. وتسبب الملاريا مليوني وفاة كل سنة، ٩٠% منها في أفريقيا، وتوجد ٥٠٠ مليون حالة سريرية تمنع من العمل بالغين أقوى البنية. وستبدأ قريباً البحوث التطويرية حول تربية البعوض بكميات ضخمة، والتعقيم الإشعاعي، واستحداث السلالات المفصولة وراثياً. وينبغي إشراك المؤسسات البحثية الأفريقية، مثل مجمع شيدا للعلوم والتكنولوجيا في نيجيريا، في هذا العمل.

٥٣- وأثنى على الوكالة لاستهلالها برنامج العمل من أجل علاج السرطان، قائلاً إن تلك خطوة جاءت في وقتها بالنظر إلى أزمة تفشي السرطان الوشيكة في العالم النامي. وتوفير خدمات العلاج الإشعاعي في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني هو قصة نجاح يمكن للوكالة أن تفخر بها. وينبغي أن تقدم جميع الدول الأعضاء دعماً نقدياً وعينياً إلى برنامج العمل من أجل علاج السرطان.

٥٤- ونيجيريا من الدول التي استهلكت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، وقد حددت مجالي المياه والصحة البشرية باعتبارهما مجالي أولويتها. ودعت نيجيريا الوكالة إلى المساعدة على استحداث مختبر للهيدروولوجيا النظرية سيخدم لا نيجيريا وحدها بل بقية منطقة غرب أفريقيا الفرعية كذلك. وقدمت الوزارة الاتحادية للموارد المائية اقتراح تعاون تقني للدورة البرنامجية القادمة. كما صممت الحكومة على أن توفر المياه الصالحة للشرب لنسبة ٧٠% من السكان في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٧، ولذلك تعزم تقديم مساهمة كبيرة في المشروع.

٥٥- ويمثل وجود ٣٠ فقط من الخبراء المدربين في مجال الوقاية من الإشعاعات في نيجيريا، التي بها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال الإشعاعات، تحدياً رئيسياً للأمان الإشعاعي في البلد. وقد قدمت السلطة الرقابية النووية النيجيرية اقتراح تعاون تقني لإنشاء مركز وطني للتدريب فوق الجامعي في مجال الوقاية من الإشعاعات. وكانت تلك السلطة قد أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠١، وشرعت في تلقي المساعدة التقنية فوراً من خلال المشروع النموذجي لتحسين البنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات. وتلقى اثنا عشر موظفاً دورات تدريبية خلال السنة الماضية. وتأمل الحكومة النيجيرية أن يستمر المشروع النموذجي لفترة سنتين أخرى. ونظم في نيجيريا عدد من الأحداث الأخرى في إطار المشروع النموذجي، وهي: دورة تدريبية إقليمية حول الوقاية من الإشعاعات والتصرف في النفايات المشعة في صناعة النفط والغاز؛ وحلقة دراسية وطنية حول واجبات ومسؤوليات المدراء والمهنيين الممارسين في التطبيقات الطبية للإشعاعات المؤيئة؛ وحلقة عملية حول واجبات ومسؤوليات المدراء والتنفيذيين في استخدام المصادر المشعة في صناعة البترول. وكان من النتائج الرئيسية لتلك الأحداث اقتراح بربط المساعدة التي تقدمها الوكالة بالمساعدة التي تقدم في إطار شراكة نيباد. واقترح وزير الصحة النيجيري أيضاً التعاون مع الوكالة في إعداد إطار وطني للتطوير المستدام للتطبيقات الطبية للإشعاعات المؤيئة في البلد. وبعد إفاد بعثة استعراض نظراء من الوكالة في عام ٢٠٠٣، أصدرت الحكومة اللائحة النيجيرية الأساسية للإشعاعات المؤيئة، التي تضع الأساس لإنفاذ قانون الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات لعام ١٩٩٥.

٥٦- وبدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المرحلة النهائية من تركيب مفاعل نيجيريا المصدري النيوتروني المصغر، بتسليم الدفعة الأولى من الوقود النووي الوارد من الصين. وحقق المفاعل الحرجية في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٥٧- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ أبلغت شركة نيجيرية لتسجيل النشاط الإشعاعي في الآبار عن فقدان مصدرين نيوترونيين. وتبين أنهما شحنا إلى ألمانيا في حاوية مليئة بالخردة المعدنية؛ ولم تكن لدى سلطة الميناء المعدات اللازمة للكشف عن الإشعاعات. وكان أصحاب شركة الشحن الأمريكيون قد أرسلوا المصدرين إلى الولايات المتحدة. وقد اتخذت الحكومة النيجيرية عدداً من الخطوات لمنع تكرار مثل تلك الحادثة. وقد أجرت تحقيقاً وحظرت تصدير الخردة المعدنية. وفضلاً عن ذلك، يجري صوغ لائحة جديدة لأمان المصادر المشعة والمواد النووية وأمنها، استناداً إلى مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها التي أصدرتها الوكالة.

وزارت بعثة من الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالأمن النووي نيجيريا في أيار/مايو بناء على طلب من الحكومة.

٥٨- وفي الختام، أعلن أن نيجيريا تتعهد لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥ بمبلغ يساوي اشتراكها المقرر.

٥٩- وقال السيد بالزان (مالطا) إن بلده يؤيد الحاجة إلى نظام ضمانات دولية قوي من أجل تعزيز الأمن الجماعي. ولذلك وقعت حكومته على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات المبرم معها، ووصلت عملية التصديق عليه إلى مرحلة متقدمة. وشجع جميع الدول التي لم يسبق لها أن عقدت اتفاق ضمانات وبروتوكولات إضافية على أن تفعل ذلك.

٦٠- وقال إن دور الوكالة المتمثل في تعزيز الأمن النووي يصبح أكثر أهمية في هذا الوقت الذي يكثف فيه المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، يمكن أن تشكل إساءة استخدام المواد النووية تهديداً عالمياً خطيراً. وثق حكومته في أن الوكالة ستواصل، بالدعم والتعاون وحسن النية من الدول الأعضاء، تقديم مساهمة حقيقية في السلام والأمن الدوليين. وقد سنت الحكومة المالطية تشريعاً بشأن الوقاية من الإشعاعات والأمن النووي وأنشأت سلطة رقابية نووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٦١- وتهتم البلدان التي لا تستخدم القوى النووية، مثل مالطا، اهتماماً خاصاً بتطوير التطبيقات غير الكهربائية المتعلقة بالصحة البشرية والزراعة والبيئة، وبالجهود الرامية إلى زيادة كفاءة برنامج التعاون التقني. ويشعر بلده بالامتنان للمساعدة التي يتلقاها من الوكالة في مجالات مثل الاستخدامات الطبية للإشعاعات، وتقوية القدرات الرقابية الوطنية، والتأهب الوطني في حالة وقوع حادثة إشعاعية. وتشارك مالطا في عدد من المشاريع الوطنية والإقليمية التي تتيح للموظفين فرصاً ممتازة للمشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات الدولية ذات الصلة. وترحب مالطا بجهود الوكالة الرامية إلى تحسين فعالية برنامج التعاون التقني من خلال زيادة الحوار مع الدول الأعضاء وتحسين جودة المشاريع. ومن شأن زيادة التعاون مع المؤسسات الأخرى أن تجعل البرنامج أكثر فعالية أيضاً. وقد اقترح بلده في آذار/مارس ٢٠٠٤ مبادرة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على التنسيق على الصعيد الإقليمي بين الأنشطة الوطنية المتعلقة بتقييم النويدات المشعة في البيئة البحرية، وتطبيق التقنيات الاقتفائية من أجل تقييم التلوث البيئي، والحفاظ على التراث الثقافي، وتقوية القدرات الوطنية في مجالات الأمن الإشعاعي وأمان النفايات وأمان النقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦٢- وقالت السيدة شايمر جينوفا (قيرغيزستان) إن سياسة حكومة بلدها بشأن الأمن الإشعاعي والطاقة النووية كانت منذ استقلال البلد متوافقة دائماً مع المبادئ الأساسية للوكالة. فقد وقع بلدها على اتفاق ضمانات مع الوكالة في إطار معاهدة عدم الانتشار دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وتستعد الحكومة للتوقيع على بروتوكول إضافي والانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٦٣- وقد لفت بلدها الانتباه في أكثر من مناسبة إلى المشاكل البيئية الخطيرة التي ظل يواجهها في السنوات الأخيرة والتي تهدد بأن تتحول في أي لحظة إلى كارثة ذات أبعاد عالمية. فخلال الحقبة السوفياتية، كانت قيرغيزستان إحدى المناطق الرئيسية لتعدين ومعالجة عدد من المعادن الثقيلة وخام اليورانيوم. وقد استمرت تلك الأنشطة عدة عقود وانتهت في عام ١٩٧٠ تاركة وراءها عدداً من مستودعات المخلفات تحتوي على كميات هائلة من النفايات المشعة. ويوجد في قيرغيزستان نحو ٤٠ من مستودعات المخلفات هذه، يقع أكبرها وأخطرها في المناطق الجنوبية التي تشكل جزءاً من وادي فرغانة. ويوجد نحو ٦٥٠٠ هكتار من الأراضي الملوثة بالإشعاعات، ويصل حجم النفايات إلى ١٤٥ مليون طن.

٦٤- وبالنظر إلى عدم وجود رصد، نتيجة للافتقار إلى الموارد المالية، وتأثير ظواهر طبيعية مثل تدفقات الطمي والانهيالات الأرضية واهتزازات باطن الأرض، تعرضت جدران مستودعات المخلفات لتلف واسع النطاق وأصبحت في حالة خطرة. وفي حالة وقوع كارثة طبيعية كبرى مثل الزلزال، يمكن أن تتصدع مستودعات المخلفات السيئة الصيانة فتطلق النفايات المميتة إلى الأنهار والمجاري المائية في جميع أنحاء وادي فرغانة، الذي هو أكثر الوديان كثافة سكانية في العالم. فضلاً عن ذلك يوجد خطر محتمل حقيقي بأن تقع المصادر الإشعاعية في أيدي الإرهابيين الدوليين. وتتجاوز المشكلة حدود قيرغيزستان وتشكل تهديداً بيئياً حقيقياً للبلدان المجاورة كذلك. وقيرغيزستان غير قادرة على التصدي لذلك التحدي وحدها. والطريقة الوحيدة التي يمكن أن يتغلب بها بلدها على المشكلة هي عن طريق التعاون مع الوكالة ودولها الأعضاء، وهي، بصفتها عضواً كامل العضوية في الوكالة، تعول على دراية الوكالة ودعمها ومساعدتها.

٦٥- وتتخذ حكومة قيرغيزستان تدابيرها الخاصة للقضاء على تهديد النفايات النووية. فقد أقامت الإطار التشريعي والرقابي اللازم لاستصلاح مستودعات المخلفات ومستودعات نفايات التعدين، وجمعت وثائق التصميم والوثائق التقنية والتشغيلية، ودرست ترتيبات التخلص من النفايات، وأعدت خرائط تبين الخطر البيئي المحتمل، وقامت بالأعمال الترميمية الطارئة العادية.

٦٦- وقال إنها تشكر البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحكومات كل من الاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان أخرى، على المساعدة المالية والتقنية التي قدمتها. وقد أنفق حتى الآن ١٢ ٥٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على استصلاح مستودعات النفايات، قدمت حكومة قيرغيزستان ١ ٩١٠ ٠٠٠ دولار منها. غير أنه سيلزم ما مجموعه ٧٠-٥٠ مليون دولار للتصدي للمشكلة. وناشدت الوكالة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تقدم المزيد من المساعدة.

٦٧- وقالت إن قيرغيزستان حريصة، في ضوء ازدياد القلق بشأن الأمن العالمي، على أداء دورها في تقوية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. فهي تشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وإنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الأمن الإقليمي والحد من احتمال وقوع حرب نووية ومنع انتشار الأسلحة النووية. وتواجه منطقة آسيا الوسطى مشاكل معقدة سياسية واقتصادية وعسكرية وبيئية ومتعلقة بالنقل تشكل، مقترنة بتهديدات أخرى مثل الإرهاب الدولي والتطرف الديني، خطراً حقيقياً. وينبغي أن يساعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أيضاً على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان في المنطقة.

٦٨- وقد عقد في بيشكيك في تموز/يوليه ١٩٩٨ اجتماع تشاوري لبلدان آسيا الوسطى والبلدان الحائزة لأسلحة نووية والأمم المتحدة للنظر في تلك المبادرة. ومفتاح النجاح هو الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ويقدر بلدها كثيراً الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالة تعزيزاً للمبادرة، التي هي حالياً في مرحلة التنفيذ.

٦٩- وأثنى السيد يوسف سعيد محمد أحمد (السودان) على جهود الوكالة الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار. وقال إن السودان يعترم، دعماً لتلك الجهود، أن يسن تشريعاً لمنع نقل المواد التي يمكن أن تستخدم لأغراض غير سلمية، وأن يوقع على بروتوكول إضافي. وقد صدق بلده أيضاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٧٠- وقال إن السودان ملتزم التزاماً عميقاً بهدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عن طريق إبرام اتفاقية شاملة ملزمة لجميع الأطراف المعنية. وتشكل قدرات إسرائيل النووية مصدر قلق مستمر لجميع البلدان في المنطقة، لأن إسرائيل هي الكيان الوحيد الذي يمتلك أسلحة نووية في الشرق الأوسط. وقد حذر بلده تكراراً من خطر وقوع كارثة نووية في المنطقة. وقد أن الأوان للمجتمع الدولي لإرغام إسرائيل على التوقيع والتصديق على صكوك الوكالة ذات الصلة. ويأمل السودان أن يواصل المجتمع الدولي العمل على إيجاد تسوية عادلة لمسألة الشرق الأوسط.

٧١- وأثنى على حكومة جمهورية إيران الإسلامية لتطمينها المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي السلمي، وأعرب عن تأييده القوي لحق ذلك البلد في الحصول على المساعدة من الوكالة في تنفيذ ذلك البرنامج. فهو حق مجسد في معاهدة عدم الانتشار، وجمهورية إيران الإسلامية دولة محبة للسلام.

٧٢- وقال إن الملاريا تشكل عقبة رئيسية أمام تنمية السودان. وشكر الوكالة على المساعدة التي تقدمها في ذلك الصدد، وتعد بدعم بلده للمشاريع الهادفة إلى مكافحة ذلك المرض. وقال إن بلده يرحب أيضاً بالمساعدة المقدمة في إطار برنامج التعاون التقني لتعزيز الأمن الغذائي.

٧٣- وذبابة تسي تسي من العقبات الرئيسية أمام التنمية في أفريقيا، و تنال الجهود التي تبذلها الوكالة لإبادة تلك الآفة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة تقديراً عظيماً. وشكر الوكالة على رعايتها للاتفاق الثنائي بين السودان وأثيوبيا بشأن إبادة ذبابة تسي تسي. وقال إن السودان يأمل، بعد أن أصبح السلام الدائم في متناول اليد في جنوب البلد، أن تقدم إليه الوكالة دعمها التقني من أجل القضاء على تلك الآفة في جميع أنحاء جنوب السودان.

٧٤- ويمثل شح المياه تحدياً رئيسياً، خاصة في مناطق العالم الجافة. ولذلك فمن الضروري ترويج الإدارة الرشيدة للموارد المائية، ولاسيما مستودعات المياه الجوفية. وقال إن حوض المياه الجوفية النوبي مورد مائي استراتيجي، ويأمل السودان أن تؤدي جهود الوكالة وبلدان الحوض إلى استغلاله استغلالاً رشيداً.

٧٥- وقد استفادت البلدان الأفريقية الأطراف في الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أفرا) استفادة كبيرة من مشاريع تنمية الموارد البشرية واستغلال الخبرات الموجودة في المنطقة وإنشاء مراكز امتياز في أفريقيا. غير أن الاتجاه الهابط في ميزانية اتفاق أفرا للسنتين القادمتين سيعرقل تنفيذ المشاريع المقترحة، الأمر الذي سيكون له بدوره أثر سلبي في المشاريع الإنمائية التي تستخدم التكنولوجيا النووية. وقال إنه لذلك يناشد الوكالة أن تتخذ المزيد من الخطوات لضمان التمويل اللازم لمشاريع اتفاق أفرا.

٧٦- وما زال برنامج السودان الإنمائي يتأثر سلباً بهجرة ذوي الكفاءات. وللتصدي لتلك المشكلة، أنشأت وزارة العلوم والثقافة أكاديمية السودان للعلوم، التي تسعى إلى تنفيذ برامج طموحة في مجالات مثل الأمن الغذائي والصحة والموارد المائية. وقد برهن استخدام التكنولوجيا النووية في تلك الميادين على نجاح باهر، ويأمل السودان أن يحصل على دعم الوكالة لبرامج الأكاديمية.

٧٧- وطالب أيضاً بدعم توثيق التعاون بين الدول الأطراف في اتفاقية الأمان النووي وبمواصلة مواءمة اللوائح والتشريعات في مجال الوقاية من الإشعاعات.

٧٨- وقال السيد ولدي (أثيوبيا) إن بلده يتبع سياسة التصنيع الذي تقوده التنمية الزراعية، التي تركز أساساً على الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لفائدة شعب أثيوبيا. ولذلك تعلق حكومته أهمية كبيرة على تعاونها مع الوكالة في الاستخدامات السلمية للتقنيات النووية في مجالات مثل الزراعة وإدارة الموارد المائية والرعاية الصحية البشرية.

٧٩- ويهدف أكبر مشروع تعاون تقني من مشاريع الوكالة في أثيوبيا إلى القضاء على ذبابة تسي تسي في واحدة من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في البلد. فمشروع استئصال ذباب تسي تسي من وادي الصدع الجنوبي هو مشروع مدته عشر سنوات بدأ في عام ١٩٩٧ وتتمثل أهدافه الطويلة الأجل في إقامة وتطوير نظام مستدام للإنتاج الزراعي في المناطق الموبوءة حالياً بذبابة تسي تسي. والمساهمة التي يمكن أن يقدمها في الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي ضخمة.

٨٠- ويتوقع أن يستفيد من المشروع نحو عشرة ملايين شخص، ويهدف إلى التصدي لداء المتقيبات المنقول بذبابة تسي تسي في منطقة تبلغ حجمها نحو ٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع، باستخدام نهج متكامل لمكافحة الآفة على كامل نطاق المنطقة مع مشاركة المجتمعات المحلية. والمكونان الرئيسيان للمشروع هما أولاً إنشاء محطة تدار مركزياً لإنتاج الحشرات العقيمة وثانياً العمليات الميدانية الفعلية. ولا يقتصر دعم الوكالة، الذي جعل المشروع ينجح هذا النجاح، على التقنيات النووية، بل يشمل أيضاً مدخلات أخرى غير نووية، وقد شجع حكومته على رصد المزيد من الموارد للمشروع. ودعا إلى مواصلة وتعزيز الدعم المقدم من الوكالة والدول الأعضاء.

٨١- وقال إن من المجالات ذات الأولوية التي تتعاون فيها أثيوبيا مع الوكالة الرعاية الصحية البشرية، بما فيها العلاج الإشعاعي والطب النووي. وتشكر حكومته الوكالة على دعمها التقني الراهن لإقامة البنيات الأساسية وبناء قدرات القوى العاملة، وخصوصاً في مجال خدمات العلاج الإشعاعي. وقد تشجعت أثيوبيا بالمساعدة المقدمة من الوكالة فقدمت مساهمة خارج الميزانية بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار للمشاركة في سداد تكاليف شراء وحدة كوبالت ٦٠ جديدة لمركز العلاج الإشعاعي في جامعة أديس أبابا في إطار مشروع التعاون التقني الرامي إلى الارتقاء بالمركز.

٨٢- وكان إنشاء مختبر وطني للهيدرولوجيا النظرية في جامعة أديس أبابا وإقامة قاعدة البيانات الوطنية عن المياه الجوفية هما الإنجازين الرئيسيين في إطار برنامج التعاون التقني للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وهذه النتائج حيوية للبرنامج الأثيوبي المعتمزم لتقييم موارد المياه الجوفية والمدرج في برنامج البلد الذي تبلغ مدته ١٥ سنة لتطوير قطاع المياه. وتشعر أثيوبيا بالامتنان للوكالة ولموظفيها التقنيين للدعم الذي قدموه في بناء هذه القدرات.

٨٣- ويدرك بلده دور الوكالة المتميز في تأمين العالم من تهديد الانتشار النووي، ويؤيد اعتماد وتنفيذ اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية من جانب الدول الأعضاء.

٨٤- ويلزم تشجيع ودعم اتفاقات التعاون الإقليمي، مثل اتفاق أفرا، استناداً إلى تقييم دقيق لمساهماتها في ترويج التطبيق السلمي للتقنيات النووية وتعزيز التعاون بين البلدان المشاركة في تلك الاتفاقات.

٨٥- وفي الختام، قال إن أثيوبيا على استعداد لدفع مساهماتها السنوية في الميزانية وفي صندوق التعاون التقني كاملة وفي أوانها، كما فعلت في السنوات العديدة الأخيرة.

٨٦- وقال السيد إختايفان (منغوليا) إن بلده مازال ملتزماً تماماً بمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اللتين تشكلان حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار والأساس الضروري للعمل على نزع السلاح النووي. وتعلق منغوليا، بصفتها أول دولة تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أهمية كبيرة على دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. وهي ملتزمة بتقوية نظام الضمانات الدولي، وقد صدقت في السنة الماضية على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات المعقود معها.

٨٧- وقد تحقق الكثير في تطبيق العلم والتكنولوجيا النوويين، وينبغي أن تهدف التطورات الإضافية إلى تحسين نوعية حياة البشر. وتبحث منغوليا عن فرص جديدة لتطوير موارد الطاقة، وتثق في أن الدراية الفنية للوكالة والمساعدة التقنية التي توفرها ستقدمان مساهمة رئيسية في التصدي للحالة الحرجة في مجال الطاقة في البلد.

٨٨- ومازالت أنشطة تعاون الوكالة التقني في منغوليا تساعد على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل ميادين مثل تنمية الموارد البشرية، ودعم التكنولوجيا النووية، وتكامل طلب الطاقة وعرضها، والإنتاج الحيواني، والصحة البشرية. ورحب بأن الوكالة ستزيد تمويلها للأنشطة التي تنفذ في منغوليا خلال السنتين القادمتين. وترجو منغوليا زيادة توسيع برنامج التعاون التقني ليشمل مجالات جديدة مثل تقييم الأثر البيئي لتعدين اليورانيوم، والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، والهيدرولوجيا النظرية، ودراسات التربة والنبات.

٨٩- ويعلق بلده أهمية خاصة على المشاريع النموذجية الخاصة بتحسين الوقاية من الإشعاعات وبالبنية الأساسية لأمان النفايات. ونتيجة للأنشطة المضطلع بها في ذلك المجال، أنشئ في منغوليا إطار قانوني للوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي، وعززت الهيئة الرقابية النووية المستقلة. وتواصل منغوليا المشاركة في الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، الذي يساعد على ترويج نقل التكنولوجيا النووية بين بلدان المنطقة.

٩٠- وقد سدد بلده، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية الراهنة التي يواجهها، مبالغ قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق التعاون التقني في السنتين الماضيتين. والبلد ملتزم بسداد اشتراكاته المقررة للميزانية العادية كاملة وبتسوية متأخراته لصندوق التعاون التقني.

٩١- وفي الختام، أثنى على الأعمال التي تقوم بها الوكالة بشأن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقال إن مشاركة الوكالة في تأكيد وضعية منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية مجال آخر للتعاون.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.